مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
P- ISSN 2709-1635 E-ISSN 2958-7328

المجلد 4 / العـدد: 15 (2023)، Volume 4, Issue 15
ص 140– 154

القياس في المدارس النحوية الثلاث (البصرية والكوفية والأندلسية)

[1] د. جميل قاسم مسعد*

[1] جامعة سيدي محمد بن عبدالله – فاس (المغرب)

Measurement in the three grammar schools (Basri, Kufic, and Andalusian)

[1] Dr. Jamil Qasem Ahmed Musaed*

[1] https://orcid.org/0000-0003-2066-021X

[1] University of Sidi Mohamed Ben Abdallah- FeS (Morocco), aljmal707@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/06/19 تاريخ القبول: 2023 /07/15 تاريخ النشر: 2023 /09/01

ملخص:

لكل علم أصول يُبنى عليها ويستقي منها الأدلة والقواعد، فكما للفقه أصولٌ وللتفسير أصول فكذلك النحو له أصوله ومصادره، وأصول النحو هي أدلته التي تفرعت منها فصوله وفروعه. وكلما كانت هذه المصادر قوية ومتعددة انعكس ذلك على العلم ذاته، فأدلة النحو التي اعتمد عليها علماء اللغة كثيرة لكن الغالب منها ثلاثة: السماع والقياس والاجماع. ومن أهم هذه المصادر القياس فقد اعتمد عليه علماء اللغة جميعهم عبر العصور والأزمان التي مر بها النحو العربي باختلاف مذاهبهم ومدارسهم، والكل مجمع على الأخذ به لكنهم يختلفون في المنهجية والطريقة، وفي هذا البحث سأقف مع المدارس النحوية الثلاث (البصرية والكوفية والأندلسية) وموقفها من القياس مع ذكر أمثلة لعلماء كل مدرسة.

وقد خلص الباحث إلى أن البصريين كانوا الأكثر تشدداً في الأخذ بالقياس وأنهم كانوا لا يقيسون على القليل النادر بل على الغالب الشائع، وأما الكوفيون فيظهر تساهلهم في ذلك وتوسعهم فيه حتى أنهم قاسوا على الدليل الواحد وجعلوا لكل مسألة باب، وأما الأندلسيون (لكونهم الآخر ظهوراً) فقد استفادوا من المدرستين ونهجوا منهجاً وسطاً بينهما.

كلمات مفتاحية: القياس، الأصل، الفرع، العلة، الاستدلال.

Abstract:

Every science has its essentials on which it builds and draws evidence and rules from it. Just as jurisprudence has essentials and interpretation has essentials, so does grammar have its essentials and sources, and the essentials of grammar are its evidence which branched out to sections and branches. The more powerful and multiple these sources are, it will reflected in the science itself. The grammar evidence on which linguists relied is many, but the most important of them are three: hearing, analogy, and consensus. The analogy is the most important of these sources, as all linguists have relied on it in different schools and ages, and everyone agrees to adopt it, but they differ in methodology and the way it used.

In this research, I will explain with the three grammatical schools (Basra, Kufic, and Andalusian) and their attitude on analogy, with examples of the scholars of each school.
The researcher concluded that the Basrans were the most stringent in taking analogies, and that they did not measure on the rare few, but on the most common. The Kufans were lenient in this and expanded on it so they measure on the one evidence and made a section for every issue, and as for the Andalusians **(**the latest), they benefited from the two schools and took a middle approach between them.
Keywords: measurement; origin; branch; cause; inference.

مقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ربي لا شريك له، وأشهد أن محمدً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليمًا كثيرا، وبعد:

فإن لكل علم أصول يُبنى عليها ويستقي منها الأدلة والقواعد، وأصول النحو هي أدلته التي تفرعت منها فصوله وفروعه، وقد لخص ذلك الإمام السيوطي في كتابه (الاقتراح) عندما عرف أصول النحو فقال: "هو علمٌ يُبحث فيه أدلة النحو الاجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[(1)]، وكلما كانت هذه المصادر قوية ومتعددة انعكس ذلك على العلم ذاته، فأدلة النحو التي اعتمد عليها علماء اللغة كثيرة لكن الغالب منها ثلاثة: السماع والقياس والاجماع.

ومن أهم هذه المصادر القياس، فقد اعتمد عليه علماء اللغة جميعهم عبر العصور والأزمان التي مر بها النحو العربي باختلاف مذاهبهم ومدارسهم، والكل مجمع على الأخذ به لكنهم يختلفون في المنهجية والطريقة، حيث أن القياس يمثل الوجه الآخر لأصول النحو العربي؛ فهو يمثل الجانب الذهني من عملية بناء الأصول والقواعد بعد السماع والرواية؛ لذلك نجد النحو العربي لا يستغني عنه، ولا يكاد مؤلف يخلو منه، إذ لا بد من اللجوء إليه لسن القوانين اللغوية، فهو من أدلة النحو الأولى، لأن النصوص المسموعة محدودة، والتعبيرات غير محدودة، فيحمل بعضها على بعض، ولذا ظهر القياس منذ عهود النحو الأولى، وقد احتل القياس منزلة كبيرة في فكر النحاة.

أهم أسباب اختيار الموضوع:

1-كون القياس من أهم أصول النحو، واعتمد عليه النحاة كثيرًا في إثبات القواعد النحوية المختلفة.

2- إبراز موقف المدارس النحوية الثلاث من القياس، ومعرفة المنهجية والطريقة التي أخذت بها كل مدرسة في الاستدلال به.

3- معرفة كبار أئمة النحو منذ عصر التأسيس وانتهاءً بعلماء المدرسة الأندلسية حتى القرن الثامن الهجري.

إشكالية البحث:

لأهمية القياس البالغة في تقعيد القواعد النحوية وإرسائها وتثبيت المسائل اللغوية بشتى أنواعها، صار محور اهتمام النحاة من القرون الأولى لتأسيس النحو وحتى القرون المتأخرة منه، ومع تعدد المدارس النحوية واختلاف مشاربها ومناهجها، اختلفوا في طريقة الأخذ بالقياس فمن مكثر ومن مقل، لذا أحببت في هذه الدراسة عقد مقارنة بين تلك المدارس المختلفة، واخترت أشهر تلك المدارس وهي (البصرية والكوفية والأندلسية).

منهج البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة المتواضعة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه يناسب طبيعة الموضوع فهو يقوم على الاستقراء والتصنيف ثم التحليل والتفسير، وهذا المنهج هو مزيج من منهجين من مناهج البحث العلمي وهما (المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي).

خطة البحث:

سيشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة، حيث سأذكر في المبحث الأول بعض المفاهيم التي تتعلق بالقياس كأصل رئيس من مصادر الاستدلال، كتعريفه في اللغة والاصطلاح، وأهميته عند النحاة واللغويين. وأما المبحث الثاني سأتناول فيه موقف المدرسة البصرية من القياس ومنهجيتهم فيه، وفيه سيظهر تشدد البصريين في الأخذ به وعدم القياس على القليل النادر. وأما المبحث الثالث سأتناول فيه موقف المدرسة الكوفية من القياس، مع ذكر أمثلة على ذلك والمنهجية المتبعة في الأخذ به، والتي تظهر تساهلهم في ذلك وتوسعهم فيه حتى أنهم قاسوا على الدليل الواحد. وأما المبحث الرابع سأذكر فيه موقف المدرسة الأندلسية من القياس وكيف استفادت من مدرستي البصرة والكوفية ونهجت منهجاً وسطاً بينهما، وأما الخاتمة ستحتوي على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول

أهمية القياس

المطلب الأول: تعريف القياس:

في البداية لا بد من معرفة ماهية القياس؟ وما أهميته عند النحاة واللغويين؟ أذكرها بشيء من الإيجاز حتى لا يطول بنا المقام، ولنبدأ أولًا بتعريف القياس في اللغة والاصطلاح:

-القياس لغةً: يطلق على عدة معان منها:

1- (التقدير)، يقال: (قست الشيء بغيره وعلى غيره) أي: قدرته به، و (قايست بين الأمرين) أي: قدرت بينهما [2].

2- ويطلق على (المشابهه) يقال: (هذا قياس ذاك) - إذا كان بينهما مشابهه [3].

3- ويأتي بمعنى (الإقتداء والمجاراه)، يقال: (يقتاس بأبيه اقتياسا) أي يسلك سبيله ويقتدي به ويقال: (قايست فلانا) إذا جاريته في القياس [4].

يتبين من التعريف اللغوي للقياس بأنه حمل الشيء على نظيره أو ما يشبهه، فالتقدير والمشابهة والمجاراه كلها تحمل مدلولًا واضحاً للسامع بأن هناك أصلٌ اقتَدى به أو ماثله فرع، وهو بهذا المعنى يقترب بشكل واضح من المعنى الاصطلاحي.

-القياس اصطلاحًا:

أيضًا له عدة تعريفات في الاصطلاح منها ما ذكرها ابن الأنباري في أصوله بأنه: "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو: حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع" [5]، يتضح من التعريف بأن القياس عملية فكرية يقوم بها الانسان للجمع بين الشيء وما يشابهه لارتباطهما بعلة جامعه وأن له أركان لا بد أن تتوفر في المقيس والمقيس عليه حتى تكتمل عملية الاستدلال إذ ليس كل شيء يقاس عليه ما لم يكن مشابهًا له في العلة والحكم، وهذه الأركان هي:(الأصل، والفرع، والعلة، والحكم) [6]. وقد ذكر ابن الأنباري تعريفًا آخر للقياس فيه مزيدًا من الإيضاح فقال القياس هو: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولًا عنهم"[7]، والمعنى ليس كل الكلام منقول عن العرب إذ هناك قسمٌ منقول والقسم الأكبر غير منقول، فيقاس غير المنقول على ما شابهه من المنقول كأن يسمع من العرب (قام زيدٌ) فزيدٌ فاعل والفاعل حكمه الرفع، فما كان في موضع زيد من الأسماء ك(عمر، محمد، سعيد...) يأخذ حكم زيد وهو الرفع لاشتراكهما في العلة وهي الإسناد وهكذا.

المطلب الثاني: أهمية القياس:

يعتبر القياس الركن الثاني من أركان الاستدلال عند اللغويين والنحاة بعد السماع، لذا فقد عني علماء العربية قديمًا وحديثًا به، حيث اكتسب مكانة رفيعة عندهم، يدلنا على ذلك ربطهم النحو بالقياس، فهذا الكسائي يحصر النحو بالقياس في قوله المعروف:

إنما النحو قياس يتبع ... وبه في كل أمرٍ ينتفع [8]

لذا فقد ذهب ابن الانباري إلى أن من أنكر القياس فقد أنكر النحو حيث قال: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[9]، فجعل النحو كله قياس لأن استنباط القواعد والعلل التي قام عليها علم النحو كانت به، وقد ذكر ابن الأنباري السر في ذلك فقال: "والسر في ذلك هو أن عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل وذلك مناف لحكمة الوضع"[10]، وهذه وجهة نظر صائبة من ابن الأنباري فالعوامل التي تدخل على الألفاظ (فترفعها أو تنصبها أو تخفضها أو تجزمها) يسهل حصرها بخلاف الألفاظ نفسها فلا يمكن حصرها، فكأنّ المسموع المنقول عن العرب كان فيما يمكن حصره وهي (العوامل)، وما لا يمكن حصره يقاس عليه في حال المشابهة والمماثلة وبذلك شملت اللغة بقواعدها جميع ما يلفظ به اللسان وصانته من اللحن والزلل.

ومن يُقلّب صفحات كتب النحو يجد أنَّ القياس كان أحد الركائز المهمة التي قام عليها صرح علم النحو وبُسطت به مسائله وأُحكمت قواعده، واستقام به الدرس النّحويُّ، وكان أحد الروافد المعينة لأئمة النحو في توجيه المسائل التي لم يكن لها دليلٌ من نقل فحملوها بمقتضى القياس على ما يماثلها مِمّا استقام نهجها على مجاري كلام العرب، وظل القياس معتمد النحويين حتى أرسى الفارسي أطنابه وكان شعاره: "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية، أحب إلي من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية" [11].

وبذلك يتضح أهمية القياس كأصل مهم من أصول الاستدلال اللغوي عند النحاة، كما هو مهم كذلك في الأصول الفقهي عند الأصوليين فقد قيل: "فالفقه بعضه بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة، وبعضه بالاستنباط والقياس"[12] فما لم يرد فيه نص من الكتاب والسنة لجأ الفقهاء إلى القياس لاعتباره أصلًا لا يمكن الاستغناء عنه في استنباط الأحكام الشرعية والفقهية، إذًا فهناك قاسم مشترك بينهما وهو الحاجة الماسة للقياس في الاستدلال، وبه كذلك ظهر اجتهاد المجتهدين من النحاة والأصوليين لكونه أعطاهم مساحة لإبداء الرأي فتفتّحت عقولهم وتفتّقت أذهانهم فنقبوا في المسائل وأخرجوا منها القواعد والأحكام التي نفعت الأجيال من بعدهم إلى يومنا هذا.

المبحث الثاني

موقف نحاة البصرة من القياس

لكون مدرسة البصرة لها قدم السبق في تأسيس النحو قبل المدرسة الكوفية، فقد نشأ النحو بصريًا وتطور بصريًا، وذلك بفضل جهود أئمة أعلام[13] قيضهم الله في تلك الحقبة من الزمان لحفظ اللغة وتأسيس قواعدها حتى تسلم من اللحن والفساد، لذلك حملوا على عاتقهم عناء التدوين والتوثيق والتدقيق والهجرة للبادية حتى يأخذوها من منبعها الصافي، وقد وضعوا لأنفسهم منهجًا خاصًا في البحث اللغوي وألزموا انفسهم الشدة في ذلك، فأخذوا بالشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر المسموعة من الفصحاء باطراد وكانت لديهم قوانينهم الدقيقة في ذلك بحيث لو ورد من كلام العرب ما يخالف قواعدهم فإنهم يؤولونه حتى ينسجم معها أو يحكمون عليه بالشذوذ، وفي ذلك يقول سعيد الأفغاني (وهو يتحدث عن منهجية البصريين في القياس): "ولذا تحروا ما نقلوا عن العرب ثم استقروا أحواله فوضعوا قواعدهم على الأعم الأغلب من هذه الأحوال، فإن تناثر هنا أو هناك نصوص قليلة لا تشملها قواعدهم سلكوا بها بعد التحري من صحة نقلها عن العرب المحتج بكلامهم إحدى طريقتين: إما أن يتأولوها حتى تنطبق عليها القاعدة، وإما أن يهملوا أمرها لقلتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها، جاعليها من الصنف الذي سموه مطردًا في السماع شاذًا في القياس"[14]، فيظهر من هذا الكلام أن البصريين كانوا يغلبون القياس على السماع، مؤولين الشواهد التي تخالف قياسهم، قائلين عنه (مطردا في السماع شاذا في القياس), وذلك مثل: "استحوذ" و"استصوب" والقياس فيهما الإعلال مثل: "استقال" و"استجاد" و"استطال" فقالوا: تحفظ الكلمات النادرة التي وردت عن العرب في هذا الباب, ولا يقاس عليها.

ولذلك نجد أن التأويل والتقدير هو الغالب عندهم وما ورد مخالفًا لأقيستهم ولو كان صحيحًا لم يتركوه أو يسقطوه بل أثبتوه في كتبهم بعد تأويله إن قَبِلَ التأويل أو حِفظه والحكم عليه بالشذوذ والندور، وقد مدح (شوقي ضيف) طريقتهم هذه فقال: "على أنه ينبغي أن نعرف أن المدرسة البصرية حين نحَّت الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها، بل أثبتتها، أو على الأقل أثبتت جمهورها نافذة في كثير منها إلى تأويلها، حتى تنحي عن قواعدها ما قد يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللًا يشوبها، وحتى لا يغمض الوجه الصحيح في النطق على أوساط المتعلمين، إذ قد يظنون الشاذ صحيحًا مستقيمًا، فينطقون به، ويتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة. ومن هنا تتعرض الألسنة للبلبلة ... وقد ينجذب إليها بعض من لم يفقه الفرق بين القاعدة الدائرة على كثرة الأفواه، بل على كثيرها الأكثر، والقاعدة التي لم يرد منها إلا شاهد واحد، مما قد يؤول إلى اضطراب شديد في الألسنة"[15]، أي أنهم بصنيعهم هذا يحافظون على الألفاظ العربية الصحيحة من أن تختلط بغيرها فيأتي جيل لا يفقه القواعد يظن الشاذ مطردًا ويبني عليه قواعد وأحكام غير صحيحة، وهذا بدوره سيؤدي إلى اضطراب كبير في الألسن واللغة.

إذًا لقد كان البصريون في منهجهم النحوي الأرسخ قدمًا والأكثر تنظيمًا للقواعد النحوية، وكانوا الأوسع علمًا والأولى ثقةً، وكانوا لا يأخذون الشواهد حتى يخضعونها للإنتقاء والتمحيص، وقد هاجروا (كما ذُكر سابقًا) للبوادي للقيا الأعراب وجمع الألفاظ العربية منهم، ووضعوا لذلك القواعد التي اطمأنوا لها بعد استقراء سمي عندهم القياس. وكانوا لا يقيسون إلا على الغالب المطرد وليس القليل النادر.

أمثلة من نحاة البصرة:

1- فهذا ابن أبي إسحاق الحضرمي (الذي يُعد بحق أستاذ المدرسة البصرية)[16]، يقول فيه ابن سلام: "كان أول من بَعَجَ "فتق" النحو ومد القياس وشرح العلل"[17]، فجعلوه أول من وضع النحو لكونه أكثَر من القياس واستنباط العلل بحيث حمل غير المسموع على المسموع من كلام العرب وهو بذلك يؤصل لمنهجية فريدة للاحتجاج النحوي فتّقت الأذهان لمن بعده من النحاة للأخذ بها والاعتماد عليها، وقد كان (شديد التجريد للقياس، ويقال: إنه كان أشد تجريدًا للقياس من أبي عمرو بن العلاء)[18]، وقد قال عنه الاستاذ (صلاح الزعبلاوي):" إذا عدنا إلى الأوائل من النحاة رأينا أن أول من عمل بالقياس من الأئمة هو عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي (ت 117هـ) فكان أقدم من انتهج القياس وارتاح إليه وأخذ بالأكثر والأغلب.."[19]، ثم قال أيضًا:" أغلب الظن أن الحضرمي هو أول من وضع أصول النحو وقياسه فهو رأس البصرية"[20] واستدل على ذلك بأن سيبويه روى عنه ولم يتجاوزه إلى إمام قبله. إذًا فالقياس ظهر مصطلحًا ومنهجًا عند ابن أبي إسحاق الحضرمي من خلال توجيهه للمسائل النحوية وشرحه لها.

2- الخليل ابن أحمد الفراهيدي وهو كذلك أحد أعمدة المدرسة البصرية وأبرز مؤسسيها نجده يعتمد في تأصيل القواعد النحوية وإقامة بنيانها على الأصول الثلاثة للاستدلال (السماع والتعليل والقياس) [21]، وكان كما وصفه ابن جني فقال: "وهو سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"[22]، ويعود له الفضل في إبراز القياس كمعلم مهم من معالم الاستدلال اللغوي، ووضع مناهجه وأصوله، وهذا ما بدا واضحًا في كتاب تلميذه سيبويه حيث أكثر من الأخذ من تلك الأقيسة والتي نجدها بكثرة في أبواب شتى من الكتاب.

ولكون الخليل (رحمه الله) له مؤلف في الألفاظ العربية اسمه(العين) وهو من أهم المعجمات اللغوية عند النحاة لذا فقد كان شديد الذكاء ملمًا لأقيسة العربية حافظًا لألفاظها فلم تخنه ذاكرته يومًا في إيجاد مخرج لقياس ولو كان شاذًا، وقد ذكر (شوقي ضيف) بأنه : "كان يسجل القياس والشاذ عليه، محاولا دائما أن يجد مخرجا لما شذ على الأقيسة، بل كثيرا ما كان يستمد من ذهنه الخصب قياسا له، من ذلك جمع وجوه مع ذكر شخصين، يقول سيبويه: "سألت الخليل عن "قولهم": ما أحسن وجوههما، فقال: لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا"،

وواضح أنه قاس جمع الوجوه مع أنهما لاثنين على الضمير الذي يأتي للاثنين والجماعة"[23]، وكان منهجه في ذلك أن يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب، وتأويل ذلك ما أمكن.

3- سيبويه (إمام النحاة) و تلميذ الخليل وقد تبعه في الطريقة و المنهج ، وأكمل ما بدأ به وسار على نهجه وقد كان له اليد الطولى في ترسيخ القواعد النحوية واطرادها وكثرة استنباطه للعلل وتدوينها، وقد ألّف في ذلك مصنفًا قيمًا أسماه (الكتاب)، وضع فيه كل أفكاره وآرائه، وأسس للنحو منهجًا قائما على التعليل والقياس ونقل كثيرًا عن استاذه الخليل حتى أصبح الكتاب منارة للدراسات النحوية واللغوية فمن أتى بعده صار عالة عليه، وقد أطلق عليه النحاة (قرآن النحو)[24] لكونه لم يترك ظاهرة من ظواهر التعبير العربي إلا أتقنها, فقهًا وعلمًا وتحليلًا، ولم يحتج إليه نحوي أو لغوي إلا وجد رغبته وغايته فيه.

وقد أكثر سيبويه من القياس في كتابه كثرةً ملفتة وذلك لما له من أهمية في استنباط القواعد واطرادها، وكانت منهجيته في ذلك كسائر البصريين القياس على الأغلب الشائع لا القليل النادر.

وقد اكتفى الباحث بذكر هذه الأمثلة الثلاثة لكونهم الأشهر والأبرز في المدرسة البصرية وحتى لا يطول بنا المقام، وعليه سنلج إلى المبحث التالي: وهو موقف الكوفيين من القياس.

المبحث الثالث

موقف نحاة الكوفة من القياس

نحاة الكوفة كغيرهم من النحاة تأثروا بالمنطق والقياس وأخذوا به واعتبروه، وقد ورد عن إمامهم الكسائي (كما ذُكر سابقًا) أنه قال: (إنما النحو قياس يتبع)، ومع أخذهم بالقياس إلا أنهم لم يبالغوا فيه مبالغة البصريين من حيث الضبط والتدقيق، بل إنهم قبلوا كل ما سُمع عن العرب ولم يردوه وأكثروا من جمع الشواهد وروايتها وحفظها ولذلك عُرف عنهم أنهم أهل سماع، يقول عنهم طه الراوي: "إن أجلى ما يمتاز به المذهب الكوفي أن لواءه بيد السماع لا يخفر له ذمة ولا ينقض له عهد ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله ونسف قاعدة من قواعده ولا يهون عليه اطراح المسموع على الأكثر"[25]، أي أنهم جوزوا القياس على كل ما سمع من كلام العرب وإن خالف الأشيع والأفشى.

ومن المعلوم أن من قواعد الحجاج لدى الكوفيين أنهم لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبوبوا عليه، فاتسعت عندهم القواعد وكثر عندهم القياس فقاسوا على القليل والكثير والنادر والشاذ.

وقد عاب بعض المتأخرين عليهم ذلك في كونهم لم يضبطوا القياس ويحكموه ولم تكن لهم منهجية واضحة فيه فقال: "أما الكوفيون فلم تكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين ولم يحسنوه ثم جعلوا

من عدم المنهج في سماعهم منهجًا خاصًا لهم فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر"[26].

ومما عُرف عن الكوفيين كذلك هو توسعهم في رواية الأشعار وجمع ألفاظ العربية عن الأعراب بدويهم وحضريهم، وهذا كان منشأ الخلاف بينهم وبين البصريين، مما جعل البصري يفخر على الكوفي بقوله:(نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب [27] وأكلة اليرابيع [28]، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارز[29] والكواميخ[30]) [31].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين عدّ المذهب الكوفي مذهب سماع والمذهب البصري مذهب قياس، والصحيح الذي ذهب إليه أكثر اللغويين على أن الجميع له نصيب من السماع والقياس ولكن يختلفون في المنهج والطريقة التي يعتمدون عليها في الأخذ بهما، وفي ذلك يقول سعيد الأفغاني:" وأود هنا –بعد ما مر بك– أن أحرر هذا الأمر فأفرق بين القياس ذي الأصول المقررة والقياس المشوش الذي لا ضبط له. فالصحيح أن الفريقين كانا يقيسان، وربما كان الكوفيون أكثر قياسا إذا راعينا "الكم" فهم يقيسون على القليل والكثير والنادر والشاذ، ولم نعلم لهم مناهج محررة في القياس. أما البصريون فهم أقيس إذا راعينا "الكيف" –والحق مراعاته– فهم لا يقيسون إلا على الأعم الأغلب، ولهم في القياس أصول عامة يراعونها. والزمن حكم لعلمهم بالبقاء؛ إذ كان الأنسب والأضبط"[32]، فاشتهر مذهب البصريين لكونه اعتمد على أصول وضوابط ثابته لم يخرقها ولم يوسعها كما فعل غيرهم.

وقد ذكر الأفغاني كذلك سبب إلصاق القياس بالبصريين دون غيره ما نقله عن الاستاذ أحمد أمين حيث قال:" "كانت هاتان النزعتان في البصرة في أيامها الأولى، فهم يقولون: إن ابن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه عيسى بن عمر كانا أشد ميلا للقياس, وكانا لا يأبهان بالشواذ ولا يتحرجان من تخطئة العرب؛ وكان أبو عمرو بن العلاء وتلميذه يونس بن حبيب البصريان أيضا على عكسهما: يعظمان قول العرب ويتحرجان من تخطئتهم، فغلبت النزعة الأولى على من أتى بعد من البصريين، وغلبت النزعة الثانية على من أتى بعد من الكوفيين, ولا سيما الكسائي الكوفي"[33]، وهذا التعليل فيه من الوجاهة ما لا يخفى ويمكن الأخذ به وإلا فالبصريون أخذوا بالسماع والقياس كليهما.

إذاً فالخلاصة أن الكوفيين كان لهم نصيب في القياس وكان جزءً مهمًا من أصول الاستدلال لديهم ولكنهم توسعوا في ذلك ولم يضبطوه، فقاسوا على القليل والكثير والغالب والنادر، وهذا هو الفارق بينهم وبين البصريين.

وبعد هذه الإطلالة القصيرة على موقف المدرستين (البصرية والكوفية) من القياس، نأتي الى موقف المدرسة الأندلسية من القياس.

المبحث الرابع
موقف نحاة المدرسة الأندلسية من القياس

كما هو معلوم لرواد اللغة وأرباب النحو أن المدرسة الأندلسية تأخرت في الظهور عن مدرستي البصرة والكوفة وذلك راجع إلى تأخر الفتوحات الإسلامية ووصولها إليها، واستقرار العلماء والوعاظ فيها، ولكنها تأثرت بهما تأثرًا كبيرًا ونهلت من منابعهما وتتلمذ كبار علمائها على أيدي علماء المدرستين، ومع وصول المدرسة النحوية الأندلسية إلى مستوى النضج والتمام (وخاصةً في القرنين السادس والسابع الهجريين)، كان لديهم منهجهم الخاص والمتميز في تناول قضايا النحو واللغة حتى قيل عنهم: (النحو عندهم في نهاية من علو الطبقة)[34]، ووُصفوا في هذا القرن (كما وصف أصحاب الخليل وسيبويه)[35]، في الدقة والضبط وقوة الاستنباط، لذا لا نعجب أن يكون لهم رأيهم وطريقتهم الخاصة في الاستدلال واستنباط الأحكام، ومن ذلك منهجيتهم في الاستدلال بالقياس. فهم كغيرهم من المدارس النحوية اهتموا بالقياس واعتبروه أصلًا رئيسًا من أصول الاستدلال النحوي ولم يخرجوا عنه في اجتهاداتهم واثبات قواعدهم، ولو ألقينا نظرةً على نحو المتأخرين من الأندلسيين نجد أنهم لم يلزموا أنفسهم إلزامًا تامًا بالمذهب البصري في القياس ولا الكوفي، بل كانوا يأخذون ما صح دليله ويتركون ما سواه، وسأذكر بعض الأمثلة لتوضيح موقف نحاة الأندلسيين من القياس:

1- فالسهيلي من كبار أئمة المدرسة الأندلسية في القرن السادس الهجري وهو عصر التدقيق والنضج لعلم النحو في الأندلس (كما أسلفنا)، وهو ممن اعتبر القياس وتوسع فيه حتى أنه قاس على كل مسموع، يقول عنه محمد المختار أنه كان: "من معتمدي التوسع في قياس التمثيل[36] واعتبار كل ما سمع عن العرب أصلًا للقياس مما جعله في هذا المجال قريبًا من مذهب الكوفيين، ولعله قد جاوزهم في بعض الآراء التي انفرد بها في القياس"[37]، ولا يفهم من هذا أن الامام السهيلي وافق الكوفيين في جميع الآراء والمسائل، وإنما كان ميله إلى البصريين وبعض آراء البغداديين، أي أن له منهجه الخاص في القياس، وقد لخص هذا المنهج الدكتور محمد البنا حيث قال: "وقد وقف السهيلي من المسموع موقفًا يقوم على التفريق بين التراكيب والمفردات، أو بين مسائل النحو وألفاظ اللغة، فهو يقيس على التراكيب ولا يقول بالشذوذ، بل يعتد بكل ما سمع عن العرب منها، وهو بهذا كوفي المذهب في النحو، وأما في اللغة فهو أقرب إلى مدرسة البصرة."[38] (وذكر أمثلة على ذلك)[39]. ففي كلام البنا زيادة إيضاح على ما ذكره محمد المختار، وذلك في تفريقه بين الألفاظ المركبة والمفردة، وبين مسائل النحو واللغة، ففي النحو يقيس على كل مسموع ولو كان قليلا، بخلاف اللغة التي يحتاج فيها إلى الشيوع والغلبة.

فالسهيلي بذلك استفاد من المدرستين فأخذ بمنهج البصريين في ألفاظ اللغة، كونها تحتاج إلى الدقة والتمحيص، وسلك منهج الكوفيين في مسائل النحو وقواعده المختلفة. وهذا المنهج الفريد هو ما ميز علماء الأندلس عن غيرهم من علماء الأمصار.

-2 – وأما ابن مالك الجياني مع كونه بصري المذهب إلا أنه خالفهم في القياس وسلك مسلكًا وسطًا بين المذهبين، يقول عنه السيوطي في الاقتراح : "لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ, ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس, ولا تأويل, بل يقول : إنه شاذ, أو ضرورة" [(40)].

وقد أكثر ابن مالك من القياس واعتبره أصلًا رئيسًا للاستدلال واستنباط القواعد والأحكام النحوية المختلفة، ومن أنواع القياس التي أكثر منها ابن مالك في التسهيل قياس العلة [(41)]، وذلك أن يورد المسموع ثم يذكر الأسباب المسوغة لجواز القياس عليه ثم يستنبط الأحكام والقواعد النحوية في خلاصة ذلك [(42)]، إذًا فابن مالك كان يبني حكمًا نحويًا (جوازًا أو منعًا) بناًء على مسموع معتبر لديه، دون التفريق بين أن يكون هذا المسموع قليلًا أو كثيرا، وهو بذلك يشبه إلى حدٍ ما منهج الإمام السهيلي في الاستدلال بالقياس.

3–أما أبو حيان أيضاً لم يخرج عن سنن سابقيه في هذا الفن، ومع ذلك لم يكن مقلدًا لهم كل التقليد من غير وعي ولا تدقيق، وكان بصري المذهب شديد الاتباع لآراء سيبويه متأثرًا بكتابه، ولم يسلك مسلك ابن مالك في القياس في كونه اتبع منهج الكوفيين، يقول شوقي ضيف: "ودائما نراه يتعبَّد لسيبويه وجمهور البصريين، مما جعله يقف في صف مقابل لابن مالك وما انتهجه لنفسه من متابعة الكوفيين كثيرا في آرائهم"[(43)].

إذًا فطريقته في الحجاج في القياس مغايرة لابن مالك، فكان لا يعتبره إلا إذا كانت هناك أدلةٌ وشواهد كثيرةٌ تعضده، بحيث تكون أساسًا للقياس الذي تبنى عليه القواعد وتُصحح به المسائل، فكان لا يقيس على الشاذ والنادر وفاقًا للبصريين، وفي ذلك قيل: "وكان يعارض الكوفيين ومن يتابعهم أحيانا مثل ابن مالك في القياس على الشاذ والنادر قائلا: إن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير"[(44)]، ومعنى ذلك أن اعتبار القياس في كل مسموع ولو كان نادرًا يؤدي إلى كثرة القواعد والاستنباطات مما يُثير اللبس في الألفاظ والتعبير.

إذاً فالملاحظ أن أبا حيان كان لا يهتم بسبب القياس أو علته وإنما كان يهتم بالقياس نفسه، لأن القياس عنده ليس أمرًا عقليًا يرجع إلى المنطق والتفكير، وإنما مرجع القياس عنده إلى كثرة الشواهد واتساع السماع، وهو بذلك ينهج نهج البصريين في القياس.

فالخلاصة إذًا أن الأندلسيين كغيرهم من علماء اللغة في المشرق العربي اعتبروا القياس وجعلوه أصلًا من أصول الاستدلال لديهم ولم يخرجوا عن ذلك، واستفادوا من المدرستين البصرية والكوفية فأخذوا منهم واقتفوا أثرهم وسلكوا مسلك الوسط في ذلك، وإن كان ظهر من بعض علماء الأندلس [45] من يدعوا لإلغاء القياس وعدم الأخذ به ك (ابن مضاء) [46]، إلا أن الغالب فيهم تمسك به وتوسعوا فيه واستنبطوا القواعد والأحكام بناًء عليه وامتلأت مؤلفاتهم ومصنفاتهم في الأخذ به.

الخاتمة:

شملت الخاتمة عدة محاور قسمتها كالتالي:

أولًا: نتائج البحث:

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب الإلمام بجميع النتائج البحثية التي خلصت إليها هذه الدراسة، فهي كثيرة ومتنوعة، سأقتصر على ذكر أبرزها:

1- أن القياس أصل مهم من أصول الاستدلال النحوي عند جميع النحاة، حتى أنهم جعلوا النحو كله قياس، وقد امتلأت كتب النحاة به وألفوا في ذلك المؤلفات لأهميته وعلو شأنه.

2- أن القياس توسيع للمدارك واستنباط للعلل وفيه يظهر اجتهاد المجتهد وفطنته، وبه حفظت اللغة من الفساد واللحن.

3- البصريون أول من أخذ بالقياس لكونهم الأسبق في الظهور، وقد اشتهروا بالضبط والتدقيق وأخذ الشواهد الموثوقة المطردة، بحيث لو ورد من الكلام ما يخالف أقيستهم أولوه أو حكموا عليه بالشذوذ والندور، وكانوا لا يقيسون إلا على الغالب المطرد.

4- أن أول من بذر بذرة القياس أبو إسحاق الحضرمي ونمت وترعرعت في عهد الخليل وسيبويه حيث أكثرا منه وتوسعا فيه.

5- أن الكوفيين قبلوا كل ما سُمع عن العرب ولم يردوه وأكثروا من جمع الشواهد وروايتها وحفظها ولذلك عُرف عنهم أنهم أهل سماع.

6- أن من قواعد الحجاج لدى الكوفيين أنهم لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبوبوا عليه، فاتسعت عندهم القواعد وكثر عندهم القياس فقاسوا على القليل والكثير والنادر والشاذ.

7- أن الأندلسيين استفادوا من المدرستين البصرية والكوفية فأخذوا منهم واقتفوا أثرهم و سلكوا مسلك الوسط في الأخذ بالقياس.

ثانياً: التوصيات:

1-الاهتمام بأصول النحو ودراستها وتحليلها وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل لمناقشتها والعمل بنتائجها.

2-التوسع في بحث أصل القياس بين المدارس النحوية جميعها لأهميته واستخراج الفوائد الكامنة فيه، لكونه رياضة لعقل الباحث وتفتق لذهنه.

3-عقد مقارنة شاملة بين أصول النحو كلها والمدارس النحوية المختلفة التي تعاقبت على دراسة النحو عبر العصور والأزمان المتعاقبة.

قائمة المراجع:

1- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (المتوفي: 911هـ)، تعليق: عبدالحكيم عطيه، راجعه: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة الثانية: 1427هـ-2006م، ص21.

2- ينظر : جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: 711هـ)، لسان العرب (بيروت: دار صادر، 1414)،(فصل السين المهملة)، 186/6. محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م،(باب القاف والسين)، 179/9.

3- ينظر: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، الكليات، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ص713..

4- ينظر : لسان العرب (فصل السين المهملة)، 186/6. تاج العروس، 421/16.

5- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى- دمشق 1957م، ص93.

6- ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الاقتراح في أصول النحو، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، ص81.

7- لمع الأدلة، ابن الأنباري، ص45.

8- ينظر: انباه الرواه لجمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1982م، 267/2، والاقتراح في أصول النحو، ص79..

9- لمع الأدلة، ابن الأنباري، ص95.

10- المصدر نفسه، ص99.

11- العلة النحوية، نشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر، 1974، ص96.

12- ينظر: الاقتراح في أصول النحو، ص79.

13- كأبي الأسود الدؤلي والخليل ابن أحمد وسيبويه والأخفش والمبرد وغيرهم. ينظر: المدارس النحوية شوقي ضيف ، الناشر: دار المعارف، ص13 .

14- أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص205.

15- أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، المدارس النحوية، الناشر: دار المعارف، ص162.

16- المصدر نفسه، ص22.

17- المصدر نفسه، ص23.

18- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار الزرقاء- الأردن، الطبعة: الثالثة 1405هـ-1985م، ص26.

19- الزعبلاوي صلاح، دراسات في النحو، ص341.

20- المصدر نفسه، ص341.

21- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري ، ص46.

22- أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، 362/1

23- المدارس النحوية، ص54.

24- ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، 371/1.

25-نظرات في اللغة والنحو ، ص11، 12.

26-أصول النحو، أبو سعيد الأفغاني ص206.

27-الضباب: جمع ضبب والضب دويبة من الحشرات يشبه الورل. ينظر: لسان العرب (فصل الضأب) 538/1.

28-اليرابيع مفرده يربوع وهو حشرة من صغار دواب الارض. ينظر: تهذيب اللغة (باب الحاء والشين) 106/4.

29-الشوارِيز: جمع شيراز وهو اللبن الرائب المستخرج ماؤه . ينظر: تاج العروس (فصل الشين) 79/8.

30-الكواميخ: جمع كامخ وهو الأدام وهو لفظ اعجمي عربوه. ينظر: تاج العروس (فصل الكاف) 306/4.

31-المدارس النحوية ، شوقي ضيف، ص160.

32-تاريخ النحو، سعيد الأفغاني ص73.

33-المصدر نفسه، ص75.

34-تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعي (ت: 1356هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، 207/3.

35-المصدر نفسه، 207/3.

36-قياس التمثيل هو: الحكم على جزئي بما حكم به على غيره. ينظر: الكليات للكفوي، ص716.

37-تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، د.محمد المختار ولد أباه، الطبعة الثانية: 1429هـ-2008م بيروت- لبنان، ص250.

38-أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، الدكتور محمد البنا.ص243.

39-المصدر نفسه، ص 241-243.

40-الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ص161.

41-هو: رد فرع الى أصل بعلة مؤثرة في الحكم. ينظر: التمهيد في أصول الفقه، أبو الخطاب الحنبلي (ت:510هـ)، تحقيق مفيد أبو عمشة ومحمد إبراهيم، الناشر: مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي –جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى 1406- 1985. 25/1.

42-ينظر: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م) (27/2)، (38/2)، (100/2).

43-المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص322.

44-المصدر نفسه، ص322.

45-ينظر: الرد على النحاة، ابن مضاء (المتوفى: 592هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد ابراهيم البنا، الناشر: دار الإعتصام، الطبعة الاولى 1399هـ-1979م، ص131.

46-هو: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث ابن عاصم بن مضاء اللخمي قاضي الجماعة أبو العباس، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه تفهما، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى، وكان له تقدم في علم العربية، واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها، مات بإشبيلية سابع عشري جمادى الأولى - وقيل ثاني عشر جمادى الآخرة - سنة ثنتين وتسعين. ينظر: بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، 323/1.

* المؤلف المرسل.
* **Corresponding author**.